

في السويداء.. رئيس الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش يطرد خمسة طلاب خارج الامتحانات

السويداء - عبر صيامومة

علم أهالي بعض الطلبة في السويداء من تقدمو لامتحانات شهادة الثانوية بأن جولة اطلاعية لرئيس فرع الرقابة النقاشي في المحافظة إلى أحد المراكز الامتحانية ستكون السبب الذي سيحرج أبناءهم من إكمال امتحاناتهم الصيرية بعد أن قام رئيس فرع الهيئة بإخراج خمسة من الطلبة خارج قاعة الامتحان دون أي وجه حق خاصة أن تعليمات وزارة التربية لا ت Howell حدا التدخل في سير العملية الامتحانية سوى للقائمين على تلك الأكشن.

طالب الأهالي بضرورة وضع النقاط على الحروف وعدم سماح لأي كان من حرمان أي طالب من حقه في إكمال امتحانه سوى القائمين على العمل التربوي والمحددين من الوزارة مديرية التربية في السويداء في حال تم ثبوت قيام الطلبة بأي صرف يتضارب مع تعليمات الامتحانات العامة.

أشار مندوب التربية في المركز الامتحاني المذكور إلى أنه تم تقديم طرح مفصل حول الواقعية لمديرية التربية مؤكداً حق الطالب في حق مندوبي التربية ورؤسائه المراكز ومندوب الوزارة في صافهم خاصة مع ما تعرضوا له من إهانات من رئيس وأعضاء فرع الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش في المركز ومراكز أخرى يبيّن التساؤل الذي طرحته مندوبي التربية هل الصالحيات التي أُمِّدَتُ بها من فرع الهيئة هي فوق التعليمات والقوانين المنفذة للوزارة.

بوره أكد مدير التربية في السويداء هيثم نعيم أن ما جرى ضمن
أعة الامتحانات كان غير قانوني ويخالف تعليمات الوزارة،
ووضحاً أنه تم التواصل مع غرفة المتابعة في الوزارة بعد الإبلاغ
ما حصل وكان التوجيه فتح حوار مع رئيس فرع الهيئة
مركزية للرقابة والتقيش وتنكيره بحدود النصروفات داخل
مركب الامتحاني وبعد الحوار جاء تسويفه بأن ما حدث كان من
بالحرص على سير العملية الامتحانية!



دراما رمضانية
مستمرة

التعديلات على النظام الداخلي لمجلس الشعب تثير الخلاف تحدث القيادة

نواب : مستوحاة

تقل من الرقابة
البرلمانية على
الحكومة .. إعادة
تبويب ولا تعتبر
نفساً



مقترحاً عدم الموافقة على أي مادة في النظام الداخلي الجديد يكون فيها غير لأعضاء المجلس، فيما أكد النائب عمر الحموي أن النظام الداخلي الجديد يحد من صلاحيات النواب. من جانبه رأى النائب شحادة أبو حامد أن النظام الداخلي هو العمود الفقري للمجلس ويجب دراسته معقماً والتريث بإصداره. فيما أيد النائب عاطف الزبيق التعديلات الجديدة في النظام الداخلي مبيناً أنها لا تعتبر نسفاً للنظام السابق بل إعادة تبويب للنظام فقط وهو مشروع وليس قانوناً.

على هامش الجلسة اقترح النائب محمد بشير شرجبي وضع نقطة طبية إسعافية في مجلس الشعب تجنبها الحصول حالات إغماء كما حدث في جلسة الحكومة بالأمس حيث أغمى على وزيرين وتم إسعافهما خارج قبة البرلمان وهو ما أكدت عليه رئيسة المجلس بأنها أوّلها بحادث نقطة طبية في المجلس.

رئيسيها أو علمها» مطالباً باستبدال العبارة «الإساءة إلى الرموز الوطنية».
يشار إلى أحد النواب أن البرلمان السوري يأتي المراكز المتقدمة بين البرلمانات في العالم من حيث الصلاحيات وأن التعديل الجديد يقلل من قيمة وعمل الرقابة البرلمانية على الحكومة.
أكمل نائب آخر أهمية الحفاظ على كيان عضو مجلس الشعب. في حين اعتبر عدد من النواب أن التعديل ليس جزرياً بل هو تبوب للمواطن الصلاحيات المنصوص عليها في النظام الداخلي للمجلس.
من جانبة رأى النائب محمد خير العكam أن قاعدة القانونية قابلة للتغيير ولا بد من جراء تعديلات على النظام الداخلي معتبراً أن الاستجواب من أحد النواب تجاه أي وزير يكون كيدياً ولذلك جاء التعديل الجديد بهذه المادة كما أن قواعد الاستجواب بالنظام الداخلي فيها الكثير من الخلل ويجب تعديله.

١١- بسبب عدم انضباطها وزارة التربية تنقل امتحانات مركزاً في حماة والقنيطرة

نقطة طبية في تجمع مخيم الوافدين

غیاب المبیت یأكل نصف رواتب العمال

دعا - العطاء

متحف الكومنولث (أبوظبي) - متحف المصايف

مركز خليل سليمان ط ٤ عرطوز
الشارع الرئيسي ومرکز إسماعيل
موسى - أرضي (أدبي) إلى مركز
عرطوز الخامسة ط ١ في عرطوز
الشارع الرئيسي - صيدلية أماني
ومركز ثانوية البعث ط ١ (أدبي)
إلى مركز عرطوز الخامسة ط ٢
في عرطوز الشارع الرئيسي -
صيدلية أماني ومركز محمد عبد
الرزاق السعيد ط ١ إلى مركز
ثانوية عرطوز ط ٢ في عرطوز
ضاحية الظهرة ومركز محمد عبد
الرزاق السعيد ط ٢ إلى مركز
ثانوية عرطوز ط ١ في عرطوز
ضاحية الظهرة.
وذلك اعتباراً من امتحان يوم
الخميس ٦/٨/٢٠١٧.
وفي تصريح خاص لـ «الوطن»
كشف وزير التربية الدكتور هزوان
الوز أن قرار الوزارة جاء بناء على
تقارير مشرفي الوزارة المكلفين
بالإشراف والمتابعة لامتحانات
الشهادة الثانوية التي أكدت عدم
ضبط المراكز الامتحانية المذكورة،
وإلى المقترنات المقدمة من اللجان
ال الوزارية التي زارت هذه المراكز
الامتحانية والتي تؤكد ضرورة
نقل هذه المراكز الامتحانية إلى
مناطق أخرى لتحقيق النزاهة
والعدالة في العملية الامتحانية.

وصلت «الوطن» على معلومات
من قيام وزارة التربية بنقل عدد
من المراكز الامتحانية في محافظتي
حماة والقنيطرة لأسباب تتعلق
بالمطلب من عدم انضباط هذه المراكز وبهدف
تحقيق نزاهة الامتحانات والعدالة
العلمية الامتحانية.

في التفاصيل تم نقل أربعة مراكز
تحانية للطلاب النظاميين في
محافظة عين الكروم بمحافظة حماة
مدينة السقبانية وهي: المسيل
الجنوبي - الكتلة الشمالية ط ١
مركز بهجات السبعة ح ١-٢ ط ٢-٣
مركز المسيل الجنوبي - كتلة
النوبية ح ٢ ط ١ إلى مركز بهجات
سبعة ح ٢ ط ٢-٣ ومركز المسيل
الجنوبي - الحي الشمالي ح ١-٢ ط ١
مركز بهجات السبعة ح ١-٢ ط ٣
مركز ثانوية عصام محفوظ ط ٢
مركز بهجات السبعة ح ٢-٣ ط ١.
سبعة مراكز امتحانية أخرى
لطلاب الأحرار الذكور من خان
بنية ومدينة البعث في القنيطرة
منطقة جديدة عرطوز وهي:
أولاد شنوان الأولى ط ١ جديدة
عرطوز الفضل ومركز الكوم ح ٢
١ (علمى) إلى مركز فؤاد شنوان
وهي ط ٢ جديدة عرطوز الفضل

طالب العمال في معظم الجهات العامة في درعا بضرورة تأمين وسائل نقل كمبيت على نفقة الدوائر وذلك لرفع عبء أجور النقل الباهظة التي تناكل أكثر من نصف رواتبهم الشهري في ظل الظروف المعيشية الصعبة حالياً، وتكتنفهم من الوصول لأماكن عملهم ومخادرتها في الأوقات المحددة بما يسمى في تسريع إنخاز معاملات المراجعين وعدم تأخيرها أو تأجيلها، كما يطالعون بزيادة قيمة الوجبة الغذائية التي لم تعد تكفي ثمناً لنصف بيضة واحدة، ويأملون بتمويل مظلة التأمين الصحي للعاملين في مختلف الدوائر وإنها منذ تأسيسها غطت دوائر واستثنت أخرى بمسوغات غير منطقية.

من جهته أكد رئيس اتحاد عمال محافظة درعا أحد الديري لـ«الوطن» أن مجلس مطالب العمال المحقة محظ اهتمام ومتابعة، ويجري معالجة ما أمكن منها بالتنسيق والتعاون مع الجهات التنفيذية المعنية، كما أن الاتحاد عبر تقباته ولجانه النقابية المختلفة يتتابع شؤون العمل والعمال ميدانياً ويشكل دورى مستمر من أجل زيادة الإنتاج وتذليل المعوقات والصعوبات التي تعترضهم.

وأشار الديري إلى أن الاتحاد عبر صندوق التكافل المركزي لديه يواصل تقديم إعانات نهاية الخدمة والوفاة والتي بلغت قيمة المتصروف منها منذ بداية العام الحالى ولغاية شهر أيار المنصرم ٢٠٦٧ مليون ليرة سورية شملت ٢١ عاملة، فيما قدمت صناديق المساعدة الاجتماعية في نقابات الاتحاد على اختلافها ما يقارب ٥ ملايين ليرة سورية كإعانات للعديد من العمال في حالات الزواج والولادة والجرحى، مع العلم أن لدى الاتحاد عدة عيادات تخصصية في مجالات طبية متعددة تقدم الخدمة الصحية والعلاجية للعمال المرضى مجاناً.